الخريطة السياسية لاحزاب جنوب السودان
(الحركة الشعبية لتحرير السودان أنموذجاً)

الاستاذ المساعد الدكتورة
منى حسين عبيد(*)

المقدمة

شهدت منطقة جنوب السودان أوضاعا سياسية تختلف عما شهدته بقية أجزاء السودان فمنذ الاحتلال البريطاني للسودان عام ١٨٩٨م عانت منطقة الجنوب من سياسة استعمارية كان الهدف منها فصل جنوب السودان عن بقية أجزاء البلاد إذ اتبعت الإدارة البريطانية شتى السياسات لجعل الجنوب يعيش حالة من التخلف والانعزال، الأمر الذي أدى إلى خلق حالة من الفرقة بين أبناء البلد الواحد.

ليس هذا حسب، أنما أدت تلك السياسة إلى تأخر نمو الوعي السياسي لدى أبناء الجنوب الأمر الذي حال دون ظهور الأحزاب الجنوبية في الأربعينيات قياساً إلى منطقة الشمال فقد شهدت ظهور أحزاب سياسية بمختلف الاتجاهات والطروحات الأيدلوجية.

وبالرغم من ظهور الأحزاب الجنوبية في وقت متأخر، الا انها استطاعت تنظيم نفسها بهدف حل المشكلات التي تعاني منها منطقة جنوب السودان ، إذ تمكنت تلك الأحزاب من أن تؤدي دوراً رئيسياً في الحياة السياسية السودانية لاسيما حزب سانو وجبهة الجنوب التي ظهرت خلال حقبة الستينيات والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان خلال حقبة الثمانينيات، فقد حققت تلك الحركة انجازات كبيرة لأبناء الجنوب لاسيما فيما يخص اقتسام السلطة والثروة وتقرير مصير المناطق الثلاث المهمشة.

ولأهمية الدور الذي أدته الأحزاب الجنوبية ولاسيما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد كرست هذه الدراسة لتتبع مراحل نشأة تلك الأحزاب بمختلف الحقب السياسية التي تولت حكم السودان، والتي سنتطرق إليها بالتفصيل من خلال بحثنا الذي قسم إلى متعددة مباحث:

المبحث الأول: خلفية تاريخية لمشكلة جنوب السودان.

المبحث الثاني: الأحزاب الجنوبية ودورها السياسي

المطلب الأول: نشأة الأحزاب الجنوبية.

المطلب الثاني: الأحزاب الجنوبية والحكم العسكري الأول (١٩٥٨-١٩٦٤).

(*) مركز الدراسات الدولية–جامعة بغداد

المطلب الثالث: الأحزاب الجنوبية والحكومة المدنية الثانية.

المبحث الثالث: ظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان .

المطلب الأول: سياسة الحكومة العسكرية الثانية وظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان.

المطلب الثاني: الحركة الشعبية والحكومة المدنية الثالثة.

المبحث الرابع: الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة العسكرية الثالثة

المطلب الأول: الحركة الشعبية وانقلاب الثلاثين من حزيران ١٩٨٩.

المطلب الثاني: الحركة الشعبية لتحرير السودان والقوى السياسية الجنوبية.

المطلب الثالث : الحركة الشعبية واتفاق ماشاكوس .

المبحث الخامس : الحركة الشعبية لتحرير السودان واتفاقات نيفاشا .

المطلب الأول : الحركة الشعبية واتفاق الترتيبات الأمنية .

المطلب الثاني: الحركة الشعبية واتفاقيتا أقتسام السلطة والثروة.

المطلب الثالث: الحركة الشعبية واتفاق المناطق المهمشة .

المبحث الأول

خلفية تاريخية لمشكلة جنوب السودان

تعود جذور مشكلة جنوب السودان إلى عهد الاستعمار البريطاني عام ١٨٩٨م الذي اتبع شتى السياسات بهدف فصل جنوب السودان عن شماله والحد من تأثير تدفق العناصر العربية المسلمة من شمال السودان وشمال إفريقيا عامة إلى أرجاء القارة الأفريقية.

وقد اتجه البريطانيون في سبيل تحقيق أهدافهم إلى إدارة الجنوب السوداني كوحدة منفصلة عن بقية السودان وذلك بإطلاق يد المبشرين وتشجيع نشر المسيحية[١]. فضلاً عن تشكيل الفرقة الاستوائية عام ١٩١٧م من أبناء الجنوب وبإدارة ضباط انجليز، إذ تم إجلاء جميع الجنود الشماليين من الجنوب[٢]، وتتابعت خطوات الفصل إذ أصدرت الإدارة البريطانية عام ١٩٢٢م قانون الجوازات والتصاريح والذي كان يمنح الحاكم العام سلطات واسعة فيما يخص حرية التنقل والسفر بين الشمال

[١] منى حسين عبيد ، الحرب الاهلية في السودان والتدخل الامريكي ، قضايا دولية ، العدد ٥٣ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص٢٤ .

[٢] تيم نبلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة ، ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين ، مطبعة جامعة الخرطوم ، السودان ، ١٩٩٠ ، ص١٤٤ .

والجنوب وحركة النشاط التجاري، فأصبح السفر إلى الجنوب يقتضي الحصول على تصريح خاص من قبل الحاكم العام[٣]. ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتصاعد الوعي الوطني السوداني عام ١٩٢٤م، أخذت الإدارة البريطانية تنتهج سياسة حازمة وصارمة لفصل الجنوب عن الشمال وتجلت تلك السياسة في تقرير اللورد ملنر[*] الذي نادى بإبعاد نفوذ الإسلام عن الجنوب، ورأى بإمكانية فصل الجنوب (السود) عن الشمال(العرب) وربطه مع بعض الأنظمة في أفريقيا الوسطى، وعمدت الإدارة البريطانية إلى إدخال نظام الإدارة الأهلية، اذ كان هدفها الاعتماد على زعماء القبائل الجنوبية لتخلق منهم قوة اجتماعية معادية للشمال حتى لا يتأثر الجنوب بتيارات المد الوطني وذلك توطئه لعزله ثم فصله[٤]. ليس هذا حسب، فقد وضع السكرتير الإداري (هارولد ماكمايكل) عام ١٩٣٠م مذكرة ضمنها الخطوط العريضة للسياسة البريطانية في الجنوب سميت ب((السياسة الجنوبية))[٥]. والتي أكد فيها ((إن سياسة الحكومة في الجنوب ترمي إلى قيام وحدات عرقية وقبلية مستقلة تقوم على العادات المحلية والعرف والمعتقدات القبلية))، فضلاً عن ((تهيئة ملاك من العاملين إداريين وكتبه وفنيين لا يتحدثون اللغة العربية)). هذا إلى جانب ((استخدام اللغة الانكليزية للتخاطب العام والحد من استخدام اللغة العربية))[٦].

لقد لاقت السياسة التي اتبعتها الإدارة البريطانية تجاه الجنوب معارضة شديدة من قبل الوطنيين حيث تقدم مؤتمر الخريجين في ٣ نيسان ١٩٤٢م بمذكرة إلى الحاكم العام يشرح فيها الأماني القومية للسودان ويطالب بالعمل على تنفيذها وكان من ضمن مطالبها (إلغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان ووقف الإعانات للمدارس والإرساليات وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب)[٧].

ونتيجة لذلك بدأت الضغوط من داخل إدارة الحكم الثنائي نفسها من اجل إعادة النظر في سياسة الحكومة في الجنوب، حيث أخذت الإدارة البريطانية تعمل على إعادة دمج الجنوب في السودان

---

[٣] محمد سعيد القدال ، تاريخ السودان الحديث (١٨٢٠-١٩٥٥) ، شركة الامل للطباعة ، الخرطوم ، ١٩٩٢ ، ص٢٤٦ .

[*] وزير المستعمرات البريطاني (١٨٥٤-١٩٢٥م) .

[٤] مدثر عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية في السودان (١٨٩٩-١٩٥٦) ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧١ ،ص٦٩ ؛ محمد سعيد القدال ، مصدر سابق ، ص ٢٤٧ .

[٥] زكي البحيري ، الحركة الديمقراطية في السودان ١٩٤٣ - ١٩٥٨ ، دار نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص٣٧٥ .

[٦] حكومة السودان ، تقرير لجنة التحقيق الاداري في حوادث الجنوب ، الخرطوم ، ١٩٥٦ ، ص١٦-١٧ .

[٧] محمد عمر البشير ، مشكلة جنوب السودان ، خلفية النزاع من الحرب الداخلية الى السلام ، ج٢ ، ترجمة هنري رياض واخرون ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١٣٥-١٣٦ .

الموحد، وتركز على تمكين الجنوبيين من توسيع اتصالاتهم مع الشماليين، فضلاً عن دمج الجنوب في المؤسسات الوطنية ، إلى جانب تطوير النظام التعليمي في منطقة جنوب السودان.

وكانت أول خطوة في طريق العدول عن السياسة الجنوبية عندما عقدت الإدارة البريطانية مؤتمر إدارة السودان عام ١٩٤٦م والذي أوصى بتحويل المجلس الاستشاري(*) إلى جمعية تشريعية تتألف من أعضاء سودانيين يمثلون السودان بأجمعه شماله وجنوبه فضلا عن إلغاء أمر رخص التجارة لسنة ١٩٢٨م، وإتباع سياسة واحدة للتعليم في السودان فضلا عن تعليم اللغة العربية في مدارس الجنوب وتحسين طرق المواصلات بين جزئي السودان وتشجيع تنقلات الموظفين السودانيين بين الشمال والجنوب[٨]. كما نظمت الإدارة البريطانية مؤتمرا في جوبا في ١٢حزيران ١٩٤٧م برئاسة السكرتير الإداري (جيمس روبرتسون) وقد شارك فيه ١٧ جنوبياً وخمسة شماليين، وكان هذا أول مؤتمر من نوعه يضم الشماليين والجنوبيين للبحث في مصيرهم السياسي، وقد وافق الجنوبيون على فكرة إنشاء جمعية تشريعية تضم شماليين وجنوبيين على السواء[٩]. لقد كان لعقد مؤتمر جوبا والمشاركة في الجمعية التشريعية دور كبير في تكوين الصفوة السياسية الجنوبية وتوجيهها نحو تنظيم نفسها . ففي عام ١٩٤٧م تم تكوين جمعية الموظفين الجنوبيين، بهدف الدفاع عن مصالحهم[١٠] ومع ذلك، فأن الحركة السياسية الجنوبية لم تظهر في شكلها المنظم ألا قبل انتخابات عام ١٩٥٣م، فقبل ذلك لم تكن هناك إلا بعض المشاركة السياسية للجنوبيين كما حدث في مؤتمر جوبا ودخول الجنوبيين الجمعية التشريعية عام ١٩٤٨م، فقد كان الجنوبيون المشاركين في تلك الجمعية لا يمثلون أي حزب سياسي، فالمؤسسات الاجتماعية القبلية في الجنوب كانت حتى ذلك الوقت، أكثر رسوخا من المؤسسات السياسية، في الوقت الذي كانت فيه روح الوطنية قد أخذت في النمو في الشمال فنمت الحركة الوطنية ورسخت في الشمال بينما ظلت في الجنوب محدودة ومنغلقة على المعطيات الاجتماعية القبلية.

(*) تم تشكيله عام ١٩٤٣ من قبل الادارة البريطانية وقد اقتصر على ابناء الشمال في حين لم يشمل ابناء منطقة جنوب السودان ، وكانت سلطاته استشارية .

[٨] وثائق السلام ، المجلس الاعلى للسلام ، الخرطوم ، ١٩٩٧ ، ص٤٠ .

[٩] وثائق السلام ، المصدر نفسه ، ص٤٠ .

[١٠] محمود محمد قلندر ، جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال ، ١٩٥٥ـ ١٩٨٣ ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص١٠٦ .

المبحث الثاني

الأحزاب الجنوبية ودورها السياسي

المطلب الأول: نشأة الأحزاب الجنوبية

أدت السياسة البريطانية في جنوب السودان المرتكزة على خلق واقع مختلف في الجنوب يتطور بشكل مستقل عن الشمال، والتعمد في تكريس التخلف في المجالات الاقتصادية والتعليمية وعدم تشجيع الاتصال بين الجنوب والشمال، إلى تأخر نشوء وتطور الحركات السياسية في جنوب السودان مقارنة مع شماله[١١]. فبينما نشأت معظم الأحزاب الشمالية في منتصف الأربعينات، نجد أول محاولة لتشكيل حزب جنوبي كانت عام ١٩٤٨م، عندما قام الدكتور ادم ادهم نائب دائرة أم درمان، بمحاولة لتشكيل هذا الحزب وسعى إلى ضم الجنوبيين إليه وقد أطلق عليه اسم (الكتلة السوداء) حيث استطاع جذب بعض الجنوبيين إلا أنهم تراجعوا عندما واجهتهم مسألة دفع الاشتراكات للحزب، كما جرى انتقاد شديد لما توحي به تسمية الحزب، ولما كان الدكتور ادم ادهم أساسا من حزب الأمة، وبما إن هذا الأخير خشي من ظهور كتلة منافسة له داخل الجمعية التشريعية فقد عمل على ثني الدكتور ادم ادهم عن هذه الفكرة[١٢].

وفي عام ١٩٥١م ولد حزب الأحرار الجنوبي الذي أسسه كل من عبد الرحمن سول، وستانسلاوس بيساما، وبوث ديو، وكان أول تنظيم سياسي بجوبا في جنوب السودان، وبظهور هذا الحزب أصبح للجنوب صوت يطالب بالحقوق المشروعة للجنوبيين ولاسيما أنهم قد استبعدوا من المفاوضات المصرية السودانية التي سبقت تأسيس هذا الحزب بحجة عدم وجود حزب يمثلهم[١٣].

وقد التف الجنوبيون حول هذا الحزب باعتباره مجالا لإظهار آراءهم السياسية، فكان إن توسع وعرف في عام ١٩٥٣م بالحزب الجنوبي، وقد كان لإعلان الانتخابات أثره في دفع معظم الجنوبيين للانضمام للحزب لتوحيد كلمة الجنوب في أول انتخابات برلمانية في البلاد[١٤].

وخاض هذا الحزب المعركة الانتخابية عام ١٩٥٣م ، ونال تسعة مقاعد في مجلس النواب من أصل ٢٤ مقعداً كانت مخصصة للمديريات الجنوبية، ولم تكن لهذا الحزب مطالب خاصة

---

[١١] غالب حامد النجم ، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٢٤.١٩٥٦ ، مؤسسة ايف للطباعة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨١ ، ص١٤٩ .

[١٢] محمد عمر البشير ، مصدر سابق ، ص٣٢٦ .

[١٣] peter wood ward , condominium and Sudanese nationalism pex colling ltd, London , 1979 , p92.

[١٤] محمد ابو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وافاق المستقبل ، دار الحكمة للنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٠ ، ص٢٦٤ .

بالجنوب ، بل كانت مبادئه وأهدافه تتلخص في تحقيق استقلال السودان، ولذلك فقد اشترك في المعارضة مع حزب الأمة[١٥].

وفي عام ١٩٥٤ استبدل الحزب اسمه بأسم ((حزب الأحرار)) في محاولة لاستقطاب أعضاء من الشماليين ولكنه لم ينجح في ذلك مما حدى به إن يبدل اسمه للمرة الثالثة إلى ((حزب الأحرار الجنوبي))، ثم عاد مجددا إلى اسمه الأول ((الحزب الجنوبي))، وقد أسندت رئاسته إلى استانسلاوس بياساما من قبائل ((الدينكا)) النيلية في جنوبي السودان، كما منحت السكرتارية العامة إلى بوث ديو (من قبائل النوير) وعقد هذا الحزب مؤتمراً عاماً في مدينة ((جوبا))، بالمديرية الاستوائية في جنوب السودان في تشرين أول عام ١٩٥٤م لمناقشة اثر السودنة والغبن الذي لحق بالجنوبيين واتخذ المؤتمر قراراً حازماً بالمطالبة ((بالاتحاد الفيدرالي مع الشمال))[١٦].

وفي ١٩ كانون الأول عام ١٩٥٥م نجح الحزب في إقناع البرلمان لدى اتخاذ قراره التاريخي بإعلان استقلال السودان، بالموافقة على قيام حكومة فيدرالية في الجنوب[١٧].

وفي عام ١٩٥٦م ظهر تكتل جنوبي انضم إليه جميع الجنوبيين الناشطين سياسياً، عرف فيما بعد ب(كتلة الجنوب)، وكانت ابرز أهدافها المطالبة بالاتحاد الفدرالي. وترأس تلك الكتلة ساترتينو لوري وتولى سكرتاريتها يومجي أروك . خاض الانتخابات التي جرت خلال المدة من ٢٧ شباط وحتى ١٩ آذار ١٩٥٨م، وتمكن من الحصول على ٣٧ مقعداً، وتم تعيين ثلاثة من أعضاء الكتلة كوزراء في الحكومة التي شكلها عبد الله خليل وهم ساترتينو لوري وازبوني مندیري ويومجي أروك، إلا أنهم ما لبثوا إن قدموا استقالاتهم من الحكومة احتجاجاً على الحكم الذي صدر ضد أزبوني مندیري بتهمة الترويج لفكرة الفدرالية اذ ان تلك الحكومة لم تكن تؤيد تلك الفكرة[١٨].

وعلى اثر ذلك، بدأت ظاهرة قيام الأحزاب على أساس إقليمي حيث تم في عام ١٩٥٨م تكوين الحزب الفدرالي الجنوبي برئاسة أزبوني مندیري، وكانت أهدافه تقوم على أساس قيام نظام فيدرالي في السودان، وان يتمتع الجنوب بخدمة مدنية ونظام تعليمي خاص به[١٩].

ومن هنا أخذت الأحزاب الجنوبية تخوض غمار العمل السياسي، حيث اصبح لها دور في الحياة السياسية السودانية.

---

[١٥] ابراهيم محمد حاج موسى ، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص٥٦٥ .

[16] edger o.ballance the secrete warin in the sudan 1955-1972. latimertrend and comiltd, ply mouth, 1977 p 36 .

[١٧] محمد عمر البشير ، مصدر سابق ، ص ٣٣٠ .

[18] edger oballance, op .cit ,p.47 .

[19] bid,p46.

المطلب الثاني: الأحزاب الجنوبية والحكم العسكري الأول ١٩٥٨.١٩٦٤

عندما تسلم الجيش السلطة لأول مرة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ من قبل حكومة عبد الله خليل، فسر الجنوبيون ذلك بأنه عمل قصد به إبعادهم عن الحكم حتى ينفرد الشماليون بتقرير مصير الجنوب.

ومما زاد شكوك الجنوبيين السياسة التي اعتمدتها الحكومة العسكرية تجاه الجنوب، فقد عمدت الحكومة العسكرية برئاسة إبراهيم عبود على إدخال ونشر اللغة العربية والدين الإسلامي في أرجاء الجنوب عن طريق فتح الكتاتيب وتعيين الوعاظ لتحفيظ القرآن الكريم في مختلف المراكز، فضلاً عن إصدارها قراراً بتغيير العطلة الأسبوعية لتصبح الجمعة بدلاً من الأحد، وتقييد نشاط الإرساليات المسيحية فيها بصورة اكبر مما كانت عليه فضلاً عن طردها لجميع المبشرين المسيحيين في جنوب السودان والبالغ عددهم وقتئذ ٣٥٥ فرداً[٢٠].

الأمر الذي زاد من أعمال العنف في الجنوب والتي أدت إلى هروب آلاف من الجنوبيين إلى خارج السودان لاسيما إلى أوغندا وكينيا وأثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومع تزايد أعداد الجنوبيين الفاعلين سياسياً في الخارج سعى هؤلاء إلى تكوين تنظيم سياسي يضمهم في شباط١٩٦٠م أطلق عليه اسم ((الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي للمناطق المقفولة)).

((Sudan African closed districts national union))

ويعرف اختصاراً بـ(ساكدنو) sacdn) ويضم عدداً من السياسيين والمثقفين الجنوبيين في الخارج وهم جوزيف أودوهو رئيساً، ماركو رومي نائباً، وليم دينج سكرتيراً، أقري جادين نائباً للسكرتير بالريانو اورنيق أميناً للمال وسترلينو لاهور عضواً[٢١].

ويمكن اعتبار ساكدنو أول تنظيم سياسي جنوبي شامل مناوئ للحكومة الشمالية في الخرطوم (حكومة إبراهيم عبود)، باعتبار إن الأحزاب السابقة كانت جزءاً من الحركة السياسية السودانية الشاملة، اماساكدنوفقد كان مختلفاً باعتباره تجمعاً يضم جماعات متباينة من الجنوبيين تحت مظلة سياسية واحدة وكان يقوم في أطار فكرة مركزية واحدة هي إن الجنوب ليس جزءاً من الشمال، بل كياناً منفصلاً يسعى للاستقلال لقد اقتصر دور ساكدنو على العمل الدعائي القاصد لفت أنظار العالم لما يجري في الجنوب ، فبدأ عمله السياسي بمذكرة رفعها في آذار ١٩٦٢م إلى دول الاتحاد الأفريقي (الملجاشي) ذكر فيها ((إن استقلال السودان كان بالنسبة للجنوبيين تغيراً

[٢٠] عمار الشيخ محمد ، معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب في جنوب السودان ١٩٨٩.١٩٨٧ ، دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة ، ط١ ، ١٩٩٧ ، ص٤٧.٤٨ .

[21] adger oballance, op.cit, p.53.

للسادة فقط)) مطالباً الأفارقة التدخل لمصلحة السودانيين الأفارقة، كما رفع في العام نفسه مذكرة إلى الأمم المتحدة مطالبا فيها ((بتكوين لجنة للتحقيق فيما يجري في جنوب السودان))[٢٢].

ويبدو إن هذا العمل الدعائي لساكدنو كان له أثره إذ أخذت الصحافة العالمية في الالتفات إلى ما يجري في جنوب السودان. وهكذا فأن الدور الأساسي لساكدنو كان هو تهيئة الرأي العام الإقليمي والعالمي، وتوسيع دائرة التعريف والأعلام بما يجري في الجنوب.

لم يستمر ساكدنو، ككيان سياسي جنوبي موحد، طويلا، إذ انه في عام ١٩٦٣، أخذت حركة جديدة بالظهور أطلق عليها اسم ((حركة تحرير جنوب السودان)).

((southern Sudan liberation movement(SSLM)))

برئاسة وليم دينق، وكانت هذه الحركة على عكس ساكدنو–إذ لم يكن الانفصال من أجندة الحركة، بل دعت إلى قيام دستور فدرالي، وتوسيع المشاركة السياسية للجنوبيين فضلاً عن منح الجنوب حكماً ذاتياً.

ولكن يبدو إن حركة تحرير جنوب السودان نفسها ما لبثت إن ذابت في تنظيم جديد عام ١٩٦٣م، كان ذلك التنظيم هو ((سانو)) الشهير بـ(الاتحاد الإفريقي الوطني السوداني)[٢٣].

((Sudan African national union (SANU))

وفي العام نفسه عرفت بأسم ((الانيانيا))[*] وتمثل تلك الحركة بداية التنظيم العسكري الحقيقي للعناصر المتمردة في جنوب السودان، اذ أخذت تمارس عملياتها العسكرية ضد الحكومة السودانية ، الأمر الذي دفع الحكومة إلى وضع حد لنشاط الجمعيات التبشيرية التي اتهمتها بتحريض المتمردين ضده وذلك عندما اصدر قراراً في ٢٦/شباط/١٩٦٤م بأبعاد القساوسة والمبشرين الأجانب من الجنوب، فضلاً عن اتباعها إجراءات صارمة ضد المتمردين، مما كان لها اثراً في إن تكسب تلك الحركة ((الانيانيا)) تعاطفاً في جنوب السودان))[٢٤].

ظل أسلوب الصدام والمواجهة العسكرية هو النهج الذي تتبعه حكومة إبراهيم عبود مما أدى إلى اتساع رقعة الحرب في الجنوب وزيادة المعارضة الداخلية ومن ثم الإطاحة به في ٢١/تشرين الأول /١٩٦٤م[٢٥].

المطلب الثالث: الأحزاب الجنوبية والحكومة المدنية الثانية

---

[٢٢] محمود محمد قلندر ، مصدر سابق ، ص٢٥٠ .

[٢٣] محمود محمد قلندر ، المصدر نفسه ، ص٢٥١.

[*] وتعني الثعبان السام .

[٢٤] عمار الشيخ محمد ، مصدر سابق ، ص٤٨.

[٢٥] ابراهيم علوان ، مشكلات الشرق الاوسط والوطن العربي ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ط٢، ١٩٧٠ ، ص٣٥ .

عندما تولت الحكومة المدنية الثانية حكم السودان عام ١٩٦٤م، شهدت منطقة جنوب السودان ظهور تنظيمات سياسية عدة منها جبهة الجنوب التي كونها نفر من مثقفي رجال الجنوب الانفصاليين ممن بقوا يعملون في الخفاء عقب خروج الزعماء السياسيين من الجنوب في أثناء الحكم العسكري (١٩٦٤.١٩٥٨) وكانت هذه الجبهة تدعو إلى انفصال الجنوب فوراً أو منحه حق تقرير المصير وذلك عن طريق استفتاء عام يجري داخل المديريات الجنوبية الثلاث[٢٦].

ومن الجدير بالذكر إن هذه الجبهة كانت الحزب السياسي الوحيد الذي ظل يعمل داخل السودان بعد عام ١٩٦٤م، ولذلك فقد لاقت آراؤه تأييداً واسعاً في صفوف الجنوبيين وعدت هذه الجبهة من اخطر الأحزاب الجنوبية على وحدة السودان نظراً لدعوتها السافرة لانفصال الجنوب عن الشمال وصلاتها الوثيقة بمنظمة ((الانيانيا))[٢٧]. أدت هذه الجبهة مع حزب سانو دوراً فعالاً في مؤتمر المائدة المستديرة الذي تم عقده خلال المرحلة الانتقالية التي ترأسها سر الختم خليفة عام ١٩٦٥م، إذ كان أول مشروع قدم إلى المؤتمر من قبل جبهة الجنوب وسانو يدعو إلى إجراء استفتاء في الجنوب تحت إشراف مراقبين من الدول الأفريقية للتأكد من اتجاه أغلبية الجنوبيين سواء إلى الوحدة الفيدرالية أو إلى الاتحاد مع الشمال أو الاستقلال أو الانفصال، وكانت الجبهة وحزب سانو يرون إن الخطوة الأولى في سبيل إجراء الاستفتاء المقترح هو انسحاب الجيش من الجنوب وإلغاء حالة الطوارئ، وكان رأيهما أن يجري الاستفتاء بعد شهرين من ذلك التاريخ، ولما رفضت الأحزاب الشمالية الاقتراح تقدم الحزبان الجنوبيان باقتراح أخر يدعو إلى إقامة إقليمين في السودان يكون لكل إقليم السلطة الكاملة داخل أراضيه، فرفضت الأحزاب الشمالية هذا الاقتراح ايضاً[٢٨]. ومن النتائج السلبية التي تحسب على الأحزاب الجنوبية إنها دخلت المؤتمر منقسمة ولم تتفق بشأن نوع العلاقات الدستورية التي تراها مقبولة ((فالفريق المتطرف وجماعة انيانيا لايؤمنان بالحل السلمي بل ويعارضان فكرة عقد المؤتمر أصلا على أساس إن المشكلة لن تحل إلا بالقوة إذ حاول هذا الفريق بذل كل جهد ممكن لإبعاد الفريق الثاني المتمثل بحزب سانو وجبهة الجنوب عن كل مشروع لايؤدي إلى الاستقلال والانفصال))[٢٩].

---

[٢٦] حمدنا الله مصطفى حسن ، حزب الامة السوداني ١٩٤٥. ١٩٦٩، شركة سعيد رأفت للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص٢٦.

[٢٧] حمدنا الله مصطفى ، المصدر نفسه ، ص٢٧.

[٢٨] عمار الشيخ محمد ، مصدر سابق ، ص٤٩ .

[٢٩] علي عباس حبيب ، الفيدرالية والانفصالية في افريقيا ، دراسات تحليلية عن ارتيريا . جنوب السودان . بيافرا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٩ ،ص٢١٦.٢٣٧.

وخلال تلك الحقبة انشق حزب سانو إلى جناحين احدهما معتدل بزعامة وليم دينج وكان يدعو إلى الاتحاد الفيدرالي والآخر متطرف بزعامة جوزيف ادوهو ويدعو إلى الانفصال وقد تعرض جناح دينج هو الآخر إلى انشقاق تزعمه الفرد وول[٣٠].

وفي العام نفسه قام ادوهو بتكوين تنظيم جديد تحت اسم جبهة تحرير أزانيا، وأصبح رئيساً لذلك التنظيم ومنح جورج كواناي منصب نائب الرئيس، وجعلت الجبهة الجديدة التي عرفت في الأدب السياسي الجنوبي بأسم آلف (ALF)[(*)] مطلب استقلال جنوب السودان من شماله هدفاً أساسيا من أهدافها.

كما قام اقري جادين بحل الجناح الخاضع لسيطرته من تنظيم سانو، وأعلن عن تكوين جبهة جديدة تحت اسم((جبهة تحرير السودان الأفريقية)) Sudan African liberation)) movement (SALF)))

لم يكن الخلاف بين هذين التنظيمين اللذين سادا الساحة السياسية الجنوبية قائماً على مبدأ أو مستنداً الى مواقف سياسية أساسية، بل كانت جل أسبابه ، الخلاف الشخصي والكراهية المتبادلة بين زعيميه، (ادوهو وجادين) ويبدو أن تقلب المزاج كان يلعب دوراً مهماً في مجرى الخلاف أو الوفاق السياسي، فقد كان ممكناً إقناع الزعماء بتناسي الخلاف لبعض الوقت، اذ يتم وفاق سياسي وينشأ تنظيم جديد سرعان ما يقع صريع الكراهية بين الأفراد، وكان هذا ما يحدث بالضبط لجبهة أزانيا وجبهة تحرير السودان الأفريقية، ولكن بالرغم من ذلك فقد التقى أقرى جادين وجوزيف أدوهو مرة أخرى ووحدا الجبهتين تحت اسم ((جبهة تحرير أزانيا)) azania liberation)) front (ALF)))

وأصبح جوزيف أدوهو رئيساً لها، واقري جادين نائباً له، وتبنت تلك الجبهة دستوراً ينادي بتحرير جنوب السودان من–العرب في الشمال–وإقامة دولة أزانيا[٣١]. وبالرغم من ظهور تلك التنظيمات إلا إن الحزب الجنوبي الوحيد الذي بقي له تأثير خلال الحقبة الديمقراطية الثانية تمثل بحزب سانو، إذ بالرغم من الانشقاق الذي شهده ذلك الحزب تمكن من خوض انتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٦٨م وحصل على خمسة عشر مقعداً[٣٢]. وبقي الحزب يمارس نشاطه حتى انتهاء

---

[٣٠] محمود محمد قلندر ، مصدر سابق ، ص٢٦٩.

[(*)] ALF هي اختصار للعبارة (Azania Liberation Front)

[٣١] محمود محمد قلندر ، مصدر سابق ، ص٢٦١.٢٦١؛ علي عباس حبيب ، مصدر سابق ن ص٢٤٦.٢٤٧.

[٣٢] حمدنا الله مصطفى ، مصدر سابق ، ص٢٦.

الحقبة الديمقراطية الثانية على يد العسكريين برئاسة جعفر محمد نميري في ٢٥/أيار/١٩٦٩م حيث حل الحزب كباقي الأحزاب السياسية التي شهدتها الساحة السياسية[٣٣].

المبحث الثالث

ظهور الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان

المطلب الأول: سياسة جعفر نميري وظهور الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان

اتبعت الحكومة العسكرية الثانية برئاسة جعفر نميري سياسة مختلفة تجاه جنوب السودان، فبعد مضي يومين على الانقلاب أعلن جعفر نميري رئيس مجلس قيادة الثورة سياسة النظام الجديد حول الجنوب، ولعل أهم ما ورد في هذا الإعلان هو اعتراف الحكومة بالفوارق التاريخية والثقافة بين الشمال والجنوب وان بناء الوحدة الوطنية للبلاد لابد إن يأخذ هذه الحقائق في الاعتبار[٣٤].

وأعلن عن نية حكومته منح الجنوب حكماً إقليميا ذاتياً في إطار السودان الموحد يتيح للإقليم هامشاً واسعاً من الحرية في إدارة شؤونه بنفسه. وأشار الإعلان إلى ضرورة بناء حركة اشتراكية ديمقراطية في الإقليم الجنوبي كأساس لتنفيذ برنامج الحكومة هناك.

وسعياً وراء تحقيق ذلك أنشئت وزارة خاصة بشؤون الجنوب وتم تعيين جوزيف قرنق وهو عضو بالحزب الشيوعي على رأس تلك الوزارة للإشراف على تنفيذ برنامج الحكومة.

لم تتمكن الحكومة من إقناع السياسيين الجنوبيين ببرنامجها، نتيجة لتدهور الاوضاع الأمنية في الجنوب[٣٥].

إلا أنها استطاعت وبمساعدة بعض قيادات الجنوب من كسبهم إذ تمكن جوزيف لاقو من إقناع الحركات السياسية في توحيد اتجاهاتها بالشكل الذي اصبح الجنوب يتحدث بصوت واحد مما سهل مهمة الوسطاء الذين كانوا يسعون للتقريب بين مواقف الحكومة ومواقف الجنوبيين. إذ قام وفد مشترك من مجلس الكنائس العالمي ومجلس الكنائس الأفريقي بزيارة الخرطوم في أيار ١٩٧١م لعرض وساطته، ألا إن الأمور لم تتحرك بالسرعة المطلوبة إلا بعد فشل الانقلاب الشيوعي في تموز ١٩٧١م والذي قاده فضلاً عن هاشم العطا جوزيف قرنق الذي تم إعدامه على اثر تلك المحاولة الانقلابية[٣٦].

---

[٣٣] عمار الشيخ محمد ، مصدر سابق ،ص٥١ .

[٣٤] حيدر ابراهيم علي ، الديمقراطية في السودان البعد التاريخي والوضع الراهن وافاق المستقبل ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص٤٤٠ .

[٣٥] عمار الشيخ محمد ، مصدر سابق ، ص٥٢ .

[٣٦] ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن . ١١٠٥/٣ ، وثيقة رقم ١٩٢١ ، لبنان بيروت ، ١٠ حزيران ١٩٨١ .

وسعياً من حكومة جعفر نميري للاستمرار في سياسته تجاه الجنوب فقد عين ابيل الير وهو محام جنوبي بارز ويتمتع بقدر كبير من الاحترام وزيراً لشؤون الجنوب إذ ساعد تعيينه في تحريك الوساطات في الاتجاه المناسب وبالسرعة المطلوبة وجرت المفاوضات بين وفد الحكومة برئاسة كل من اللواء محمد باقر الأحمد وجعفر محمد علي بخيت وابيل الير ومنصور خالد، ووفد الجنوبيين برئاسة جوزيف لاقو وجوزيف أدوهو وماديني دي قرنق في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا وتم توقيع اتفاقية السلام التي عرفت بـ((اتفاقية أديس أبابا)) في ٢٧/شباط/١٩٧٢م حصل الإقليم الجنوبي بموجب تلك الاتفاقية على الحكم الذاتي الإقليمي الذي يتيح لحكومة الإقليم إدارة شؤونه بحرية تامة فيما عدا الأمور التي عدت من سلطات الحكومة المركزية كالدفاع والشؤون الخارجية والعملة وتخطيط التعليم[٣٧].

وبالرغم من إن الاتفاقية وضعت حداً للحرب الأهلية، إلا إن مشكلات عدة واجهت عملية تنفيذ تلك الاتفاقية أبرزها مسألة دمج قوات الانيانيا في القوات المسلحة إذ كان من الصعب للغاية في ظل حالة من عدم الثقة والخلافات العرقية والثقافية دمج جيشين ظلا في حالة حرب مستمرة مدة سبعة عشر عاما.

وأخذت الخلافات تبرز بين الحكومة والمتمردين من الانيانيا إذ وقعت أولى الحوادث في تشرين الأول ١٩٧٣م عندما قامت لجنة فنية بزيارة معسكرات الانيانيا في كل من بور ورمبيك وبوسيري لغرض اختيار عدد من أفراد الانيانيا للتدريب في الشمال، إلا إن اللجنة أخفقت في تحقيق ذلك بسبب المعارضة الشديدة التي واجهتها من القوات الموجودة في المعسكرات الثلاثة، نتيجة لانتشار شائعات قوية بين أفراد الانيانيا بان الحكومة تسعى إلى ترحيلهم إلى الشمال في محاولة لإضعافهم ومن ثم استبدالهم بجنود من الشمال ولعل اخطر الحوادث التي وقعت في تشرين الأول ١٩٧٥م عندما رفض عدد من أفراد الانيانيا تنفيذ التعليمات الخاصة بنقلهم إلى الشمال إذ أدى ذلك إلى حدوث مصادمات بينهم وبين قوات الحكومة، الأمر الذي دفع قوات الانيانيا إلى الهروب بأسلحتهم إلى الغابات مكونين النواة الأولى لحركة التمرد في جنوب السودان[٣٨].

لقد اتجهت الحكومة العسكرية في سياستها تجاه الجنوب منحنى جديد لاسيما في حقبة الثمانينيات من القرن المنصرم إذ أقدمت على إصدار قرار في ٥/حزيران/١٩٨٣ بتقسيم جنوب السودان إلى ثلاثة أقاليم تضم بحر الغزال وأعالي النيل والاستوائية. الأمر الذي أثار الجنوبيين الذين

---

[٣٧] ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن- ١١٠٦/٢ ، وثيقة رقم ١٩٧٣ ، لبنان . بيروت ، ١٢ آب ١٩٨١ ؛ منى حسين عبيد ، مصدر سابق ، ص٢٥ .

[٣٨] محمود محمد قلندر ، مصدر سابق ، ص٣١٩ .

كانوا بين مؤيد ومعارض لقرار التقسيم ، فقد كان من الواضح إن قبائل الاستوائية الصغيرة هي الأكثر تأييداً للتقسيم في حين كانت قبيلة الدينكا وهي اكبر قبائل الجنوب من المعارضين لقرار التقسيم ، لاسيما وإنها كانت المسيطرة على مقاليد الأمور بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا[٣٩].

وفي ظل قرار التقسيم وما أثاره من خلافات بين مؤيد ومعارض أصدرت الحكومة السودانية قراراً بنقل ثلاث كتائب في جوبا إلى الشمال، إلا إن تلك الكتائب لم تكن راغبة في تنفيذ ذلك القرار، وقد استغل الجنوبيون المعارضون لفكرة التقسيم في كل من بور وبحر الغزال الموقف واخذوا يحثون الجنود على عدم تنفيذ أمر النقل واستغلال عصيانهم كضغط سياسي لإنهاء فكرة التقسيم[٤٠].

وعلى الرغم من تمكن الحكومة من إقناع بعض الكتائب بالتحرك والاستعاضة عنها بكتائب أخرى، إلا إن إحدى الكتائب والمتمثلة بالكتيبة (١٠٥) رفضت سراياها في كل من بور والبيبور وافشلا تنفيذ تلك الأوامر، ونتيجة لذلك اضطرت الحكومة السودانية إلى إرسال قوة عسكرية بقيادة جون قرنق لاحتواء الموقف، ولكنه (جون قرنق) اختار الانضمام إلى المتمردين مع عدد كبير من الضباط الجنوبيين[٤١]. ومع ذلك تمكنت الحكومة العسكرية من القضاء على ذلك التمرد، الأمر الذي اضطر بعض قادته الهروب إلى أثيوبيا حيث كان جون قرنق من ضمن الذين هربوا.

وقد حظي المتمردون بدعم من أثيوبيا، إذ قامت السلطات الأثيوبية بمحاولات جادة لتوحيد العناصر المعارضة ووضعها تحت قيادة موحدة لسهولة السيطرة عليها وتوجيهها، وأسفرت تلك المحاولات عن تصفية مجموعة صمويل قاي توت زعيم حركة انيانيا[٤٢(*)]، وانفراد جون قرنق بقيادة التنظيم الجديد والذي أطلق عليه اسم ((الحركة الشعبية لتحرير السودان)) (S.P.L.M)، وانشأ لها جيشاً منظماً أطلق عليه ((الجيش الشعبي لتحرير السودان)) (S.P.LA) وذلك في ١٣/أيار/١٩٨٣م وقد اصبح شعار الحركة ((وحدة السودان جنوباً وشمالاً)) شعاراً مركزياً[٤٣]. واتخذ جيش الحركة من الأراضي الأثيوبية قواعداً للهجوم على المراكز الحكومية في الإقليم الجنوبي، حيث تصاعدت العمليات العسكرية لجيش الحركة خاصة عام ١٩٨٤.

---

[٣٩] ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن . ١١٠٦/٦ ، وثيقة رقم ٢٤٣٦ ، لبنان، بيروت ، ١١ أيلول ١٩٨٤ .

[٤٠] عمار الشيخ محمد ، مصدر سابق ، ص٦٠.

[٤١] عبد الغفار محمد احمد ، السودان والوحدة في التنوع ، دار جامعة الخرطوم ، السودان ، ط٢ ، ١٩٩٢ ، ص١٠٣ .

[٤٢] جنوب السودان الى أين ، مجلة اخر ساعة ، العدد ٦٦٩ ، القاهرة ، ١٩٨٥/١٢/١٨ .

[*] انيانيا :- أي الثعبان السام رقم (٢) وذلك تميزاً لها عن الانيانيا الاولى ، للمزيد انظر محمد سعيد هجرس ، السودان بين مشاكل التعددية وازمة البحث عن هوية ، مجلة المنار ، العدد الثالث ، اذار ١٩٨٥ ، ص٢٢٩ .

[٤٣] المصدر نفسه.

ونتيجة لتتابع الأزمات السياسية والاقتصادية التي أخذت بالتفاقم على اثر الحرب التي أخذت تدور رحاها في الجنوب، فقد أدى ذلك إلى تزايد السخط الشعبي ضد حكومة جعفر نميري ومن ثم إنهاءها عبر انتفاضة شعبية قادتها الجماهير المنتفضة وبمساعدة المؤسسة العسكرية بقيادة عبد الرحمن سوار الذهب في ٦/نيسان/١٩٨٥م[٤٤].

المطلب الثاني: الحركة الشعبية والحكومة المدنية الثالثة

بعد أن تمكنت الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٥م من الإطاحة بحكومة جعفر نميري تم تشكيل مجلس عسكري انتقالي مدة سنة برئاسة عبد الرحمن سوار ذهب، وما إن تولت الحكومة الانتقالية مقاليد الحكم حتى بادرت بالاتصال بالحركة الشعبية داعية إلى إجراء حوار أشبه بما تم بعد الثورة الشعبية في تشرين الأول ١٩٦٤م، إذ كانت من سياسات الحكومة الانتقالية أنها تركت المجال مفتوحاً للاتصال بالحركة الشعبية بهدف التوصل إلى حل لمشكلة الجنوب، إلا إن الحركة ومنذ تولي المجلس الانتقالي الحكم أعلنت عدم اعترافها بسلطة المجلس العسكري وطالبت المجلس بتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة[٤٥].

وعلى اثر ذلك، حاول قادة التجمع الوطني التوصل إلى اتفاق مع الحركة الشعبية حتى تمكنت من عقد اجتماع ضم التجمع الوطني وحزب الأمة، والتجمع السياسي لجنوب السودان والحزب الوطني الاتحادي وغيرها من القوى السياسية من جهة والحركة الشعبية وجناحها العسكري من جهة أخرى وتمخض عن ذلك الاجتماع عقد اتفاق عرف بـ(إعلان كوكادام) والذي ألزم المشتركين فيه بعقد مؤتمر دستوري لبحث أسس مشكلات السودان وليس مشكلة الجنوب وحدها، يسبقه وقف إطلاق النار شريطة أن تتخذ الحكومة خطوات محددة منها:

١. إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية الصادرة في أيلول عام ١٩٨٣م.
٢. إلغاء الاتفاقيات العسكرية التي تضعف السيادة الوطنية منها اتفاقية الدفاع المشترك[*] التي تم توقيعها مع مصر في الخامس عشر من تموز عام ١٩٧٦م.
٣. رفع حالة الطوارئ.

---

[٤٤] عمار الشيخ محمد ، مصدر سابق ، ص٦٢ .

[٤٥] المصدر نفسه، ص٦٣.

[*] تنص هذه الاتفاقية على ضرورة انشاء مجلس دفاع مشترك ينعقد كل ستة اشهر مرة على الاقل يضم رئيس الاركان وعدد موازٍ من الضباط ، كما تنص الاتفاقية على عدة امور منها : كل عدوان مسلح يقع على احد البلدين يعد عدواناً على البلد الاخر ، التزام البلدين بأجراء مشاورات وتبادل المعلومات اذا تعرض احدهما للخطر بسبب الحرب ، وضع مشاريع وخطط لتطوير القوات المسلحة في كلا البلدين والتنسيق بينهما . للمزيد انظر ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن . ١٣٠٢/٦ ، وثيقة رقم ١٩٢٤ ، لبنان . بيروت ، ١٧ حزيران ١٩٨١ .

٤. استبدال دستور عام ١٩٨٥ الانتقالي بدستور عام ١٩٥٦ كما هو معدل في عام ١٩٦٤م.

وبالرغم من عقد قادة التجمع ذلك الاتفاق، إلا انه عمق الخلاف بين التجمع والمجلس العسكري وبقية القوى السياسية التي لم توقع على الاتفاق بسبب ما تضمنه من نصوص لم يكن عليها إجماع وطني مثل إلغاء قوانين الشريعة ورفع حالة الطوارئ وإلغاء الاتفاقيات الدفاعية وعقد المؤتمر الدستوري[٤٦].

وعموما فان ذلك الاتفاق لم يكتب له التنفيذ لا سيما وان الحكومة العسكرية الانتقالية أوشك عهدها على الانتهاء ، لاقتراب موعد الانتخابات التي بموجبها يسلم الحكم إلى المدنيين[٤٧]، وخلال حقبة الانتخابات التي بدأت عام ١٩٨٦م لم تشترك الحركة الشعبية في تلك الانتخابات، إذ أخذت تصعد الحرب في الجنوب وذلك كي لا يدلي المواطنون بأصواتهم في صناديق الاقتراع، حيث قامت الحركة بحملات عسكرية مكثفة في الجنوب وغرب السودان ، مما أدى ذلك إلى إلغاء الانتخابات في معظم دوائر الجنوب[٤٨]. وبالرغم مما قامت به الحركة فقد استمرت الانتخابات وكان من نتيجتها سيطرة حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية على ثلاثة وثمانين في المئة من عضوية الجمعية التأسيسية ، بينما لم تمثل أغلبية الجنوبيين البالغة ٢٥-٣٠% من السكان في الجمعية التأسيسية. وبذلك فأن الانتخابات لم تسفر عن فوز أي حزب بالأغلبية التي تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده ، إذ حصل حزب الأمة على (١٠١) من المقاعد والحزب الاتحادي الديمقراطي على (٦٣) مقعداً، مما مكنهما من تشكيل حكومة ائتلافية[٤٩].

وفي إعقاب تولي الحكومة المدنية حكم السودان وجه الصادق المهدي رئيس وزراء السودان دعوة إلى الحركة الشعبية بهدف التوصل إلى اتفاق حول القضايا المختلف عليها في إعلان كوكادام، وبالرغم من إن رئيس الوزراء وعد الحركة باستبدال قوانين الشريعة خلال أربعين يوماً بقوانين أفضل منها[٥٠]. إلا انه في الوقت نفسه لم يستطع إقناع الأحزاب الأخرى بذلك، بل إن الصادق المهدي نفسه لم يكن يرغب في تنفيذ (إعلان كوكادام)، إذ كان يرغب في تكوين لجنة قومية يختارها بنفسه لتقوم بصياغة ميثاق جديد بديل لإعلان كوكادام على إن يتفق مع الحركة على مهام تلك اللجنة[٥١]. وعلى الرغم من استمرار حكومة الصادق المهدي في مباحثاتها مع الحركة، إلا أنها لم تتوصل إلى حل معها لاسيما بعد قيام الحركة بإسقاط طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية السودانية في آب عام ١٩٨٦ ومما زاد الطين بله إن الحركة قد أعلنت

---

[٤٦] عمار الشيخ محمد ، مصدر سابق ، ص٦٣ .

[٤٧] آبيل الير ، جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود ، ترجمة بشير محمد سعيد ، الخرطوم ، ط١ ،١٩٩٢ ، ص٢٧٥ .

[٤٨] يوسف الشريف ، جون قرنق ... لماذا عطل الانتخابات في الجنوب ، مجلة روز اليوسف ، العدد ٣٠٣٨ ، القاهرة ، ١٩٨٦/٩/١ .

[٤٩] آبيل الير ، مصدر سابق ، ص٢٧٤ .

[٥٠] المصدر نفسه، ص٢٧٦.

[٥١] منصور خالد ، النخبة السودانية وادمان الفشل ، ج٢ ، مطابع كل العرب ، د.م ، ١٩٩٣ ، ص١٦٨ .

مسؤوليتها عن الحادثة ، الأمر الذي دفع الحكومة السودانية إلى تجميد اتصالاتها بالحركة وتجميد أي حوار معها[٥٢]. ومع ذلك جددت الحكومة السودانية اتصالاتها مرة أخرى في النصف الثاني من عام ١٩٨٧م إذ التقى الصادق المهدي برئيس الحركة الشعبية جون قرنق في كمبالا عاصمة أوغندا غير إن هذه المحاولة أخفقت هي الأخرى بعد إن قامت الحركة باحتلال مدينتي ألكرمك وقيسان اللتان تقعان على الحدود السودانية الأثيوبية والتي عملت الحكومة على استعادتها في ١٩٨٧/١٢/١٧[٥٣].

وبالرغم مما قامت به الحركة من عمليات حربية فقد سعت الحكومة السودانية إلى فتح باب الحوار معها عن طريق تدخل بعض الدول الإفريقية منها كينيا وأوغندا ونيجيريا، والتي نجحت في مسعاها حيث تحقق اللقاء بين الطرفين الحكومة ممثلة بالحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية وتم التوصل الى عقد اتفاقية عرفت بـ(اتفاقية مبادرة السلام) في ١٦ تشرين الثاني عام١٩٨٨ والتي نصت على الآتي[٥٤]:

١. تجميد تطبيق أحكام أيلول ١٩٨٣ وان لاتصدر أية قوانين تحتوي على مثل تلك المواد وذلك إلى حين قيام المؤتمر القومي الدستوري والفصل نهائياً في مسألة القوانين.
٢. إلغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى.
٣. رفع حالة الطوارئ.
٤. وقف إطلاق النار[٥٥].

ومع تحفظ الصادق المهدي على بنود تلك الاتفاقية، إلا انه عاد وأعلن في ١٩٨٩/٣/٢٦ عن موافقته على إقرار تلك الاتفاقية وتشكيل لجنة وزارية خاصة بتنفيذها وصولاً إلى وقف إطلاق النار وقيام اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي الدستوري[٥٦].

وبالفعل تم تشكيل اللجنة الوزارية للسلام برئاسة وزير الخارجية سيد احمد الحسين وعملت على إرسال وفد منها إلى أديس أبابا حيث التقى بالحركة الشعبية التي يقودها جون قرنق وذلك خلال المدة ٤/٧

---

[٥٢] عبد الغفار محمد احمد ، مصدر سابق ، ص١٤٩ .

[٥٣] الصافي موسى ، من الرابح قرنق ام منغستو ، مجلة الدستور ، العدد ٥١١ ، ١٩٨٧/١٢/٤ ، ص٢١ ؛ شهر الكرمك الطويل ، مجلة الدستور ، العدد ٥١٦ ، ١٩٨٨/٣/١٨ .

[٥٤] حسن احمد الحسن ، اغتيال الديمقراطية في السودان ، الدار العربية الافريقية ، السودان ، ١٩٩١ ، ص٥٢ .

[٥٥] مرسي نويشي ، السودان مهدد بانهيار دستوري ... وحرب اهلية بين المليشيات ، مجلة الوطن العربي ، العدد ٦٢١ ، ١٩٨٩/١/٦ ، ص٢٠ ، مطبعة القبس ، العدد٩٣٤ ، ١٩٨٨/١١/١٨ رحمي سليمان ، رهان السلام ، مجلة الدستور ، العدد٥٦١ ، ١٩٨٨/١١/٢٨ .

[٥٦] صحيفة السياسة ، العدد٧٤٣١ ، الكويت ، ١٩٨٩/٤/١١ .

.١٩٨٩/٤/١٠م تم فيها نقل موافقة الحكومة الرسمية على مبادرة السلام بتوضيحاتها لاسيما مسألتا الاتفاقيات التي تمس السيادة الوطنية وتزامن عمليتي وقف إطلاق النار ورفع حالة الطوارئ[٥٧].

وبالرغم من توقيع تلك الاتفاقية قامت الحركة الشعبية باحتلال مدينة اكوبو الواقعة على الحدود مع أثيوبيا ، ويبدو إن الحركة كانت تعتقد أن الحكومة تراوغ في تنفيذ بنود الاتفاقية لاسيما فيما يخص موضوع اتفاقية الدفاع مع مصر وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، بل وأخذت الحركة تطالب الحكومة السودانية بتنفيذ مطالبها السالفة الذكر، وعلى أثر ذلك عقدت لجنة السلام الوزارية اجتماعاً مع الحركة وأكدت موافقة الحكومة السودانية على إلغاء برتوكول التعاون العسكري مع مصر والموقع عام ١٩٨٥م، إلا أن الصادق المهدي اتهم الحركة الشعبية في ١٢ حزيران بعرقلة مسيرة السلام بإصرارها على ضرورة تصديق الجمعية التأسيسية على قرار الإلغاء.

وفي ١٣ حزيران عقدت الحكومة السودانية لقاءً مع الحركة الشعبية أتفق فيها على التقاء وفدي الحكومة والحركة في ٤ تموز عام ١٩٩٠م للاتفاق حول الخطوات التي ستتبعها الحكومة لتنفيذ بنود مبادرة السلام السودانية وخاصة فيما يتعلق بإلغاء البرتوكول العسكري مع ليبيا واتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وتجميد القوانين الإسلامية[٥٨].

وبالرغم من التقدم الذي حققته الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية إلا أن حدوث انقلاب الثلاثين من حزيران ١٩٨٩م حال دون تنفيذ الاتفاق.

المبحث الرابع

الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة العسكرية الثالثة

المطلب الأول: الحركة الشعبية وانقلاب الثلاثين من حزيران ١٩٨٩

ما إن تولت الحكومة العسكرية الثالثة حكم السودان حتى طالبت الحركة الشعبية في تصريح لها في آب ١٩٨٩م باستقالة حكومة الإنقاذ وعودة الأحزاب للحكم متهمةً الجبهة الإسلامية القومية بالعمل من اجل فصل الجنوب عن الشمال . وأعلنت الحركة موقفها المعارض لانقلاب الثلاثين من حزيران وتوجهاته الإسلامية ، إذ التحقت الحركة عام ١٩٩٠م بالتجمع الوطني الديمقراطي بهدف توحيد العمل من اجل إسقاط نظام حكم الرئيس عمر حسن البشير[٥٩].

---

[٥٧] محمد عتيق ، جبهة الترابي تعزز سلاح الفتنة ، مجلة الدستور ، العدد٥٨٢ ، ١٩٨٩/٤/٢٤ ، ص١٨ ؛ الصافي موسى ، حكومة الصادق المهدي الخامسة ، مجلة الدستور ، العدد٥٧٩ ، ١٩٨٩/٤/٣ ، ص١٩ .

[٥٨] عمار الشيخ محمد ، مصدر سابق ،ص٦٧ .

[٥٩] صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ٤١٣٩ ، ١٩٩٠/٣/٢٩ .

وفي خضم تلك الأحداث أصيبت الحركة الشعبية التي يتزعمها جون قرنق بحالة ارتباك وتعرضت لانشقاقات في بنيتها التنظيمية وكان هدف المنشقين هو القيام بمحاولة انقلاب على جون قرنق وإزاحته من قيادة الحركة بعد إن اتهموه بالدكتاتورية والقبلية والمحسوبية ، إلا إن الانقلاب على قرنق اخفق[٦٠].

لقد استغلت حكومة البشير الانشقاقات التي تعرضت لها الحركة إذ بدأ الجيش السوداني بأكبر عملياته في الجنوب، وذلك في عام ١٩٩٢م، وتمكن من استعادة بعض المدن والجامعات الكبرى ولكن دون أن يحسم الحرب لمصلحته، وفي المقابل عملت الحركة على شن هجوم على مدينة جوبا[٦١]. ومن اجل إنهاء حالة الحرب التي تتزعمها الحركة الشعبية فقد بدأت الوساطات بين الجانبين الحركة الشعبية ممثلة بجون قرنق والحكومة السودانية ممثلة بالرئيس عمر حسن البشير، وطالبت الحركة خلال هذه المفاوضات بحق تقرير المصير لجنوب السودان الأمر الذي رفضته حكومة السودان فقد كانت ترى بأن حق تقرير المصير معناه الانفصال مما أدى ذلك إلى تعليق المباحثات[٦٢]. حتى جاءت وساطة الرئيس الأوغندي يوري موسفيني اذ تم اللقاء في مدينة عنتبي الواقعة في أوغندا بين وفد الحركة الشعبية الذي ترأسه جون قرنق ، ووفد الحكومة برئاسة علي الحاج محمد وتم الاتفاق فيه على إكمال مفاوضات ابوجا الثانية[٦٣]، وبالفعل ففي المدة من نيسان وحتى أيار عام ١٩٩٣م، تم عقد مفاوضات ابوجا الثانية بين الحركة الشعبية برئاسة وليم نون والحكومة السودانية برئاسة محمد الأمين خليفة فقد تم الاتفاق على إتباع النظام اللامركزي وتكوين لجنة لتوزيع الدخل ومفوضية للتعمير ، إلا أن رئيس الحركة الشعبية ممثلة بجون قرنق رفض التوقيع على ذلك الاتفاق وذلك لا صراره على مسألة تقرير المصير[٦٤].

وبالرغم من ذلك فقد استمرت المساعي الخارجية من اجل التوصل إلى اتفاق بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية وجاءت هذه المرة من قبل (الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتنمية في أفريقيا) والتي تعرف بـ(الإيقاد)[*] وذلك عام ١٩٩٤م اذ تم اللقاء بين وفد الحركة والحكومة

---

[٦٠] رشيد بابكر ، عصر البشير يؤسس لانفراج داخلي ويضع السودان في مدار العولمة الامريكية ، مجلة الحوادث ، العدد٢٣١٣ ، ٢٠٠١/٣/٢ ،ص٢٠ .

[٦١] صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ٤٩٥٠ ، ١٩٩٢/٦/١٧ .

[٦٢] صحيفة الدستور ، العدد ٨٨٩٧ ، ١٩٩٢/٥/٢٩ .

[٦٣] صحيفة النصر ، العدد٢٧ ، ٣٠/حزيران/١٩٩٦ .

[64] http://www.sudan now.net.arabic _ political iasouth confilict. h.t .

[*] تعود فكرة انشاء منظمة الايقاد والتي تلفظ احياناً ب(ايجاد) واحياناً ب(ايقاد) الى عام ١٩٨٠م ، عندما اوصت الجمعية العامة للامم المتحدة ، بقرارها رقم ٩٠/٣٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٥ دول شرقي افريقيا وبالذات دول القرن الافريقي الست انذاك اثيوبيا ، كينيا ، اوغندا ، السودان ،جيبوتي ،(الصومال) ، عندما كانت لا تزال دولة برسم القيد في الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، بأنشاء هيئة مشتركة لمحاربة الجفاف

السودانية برئاسة محمد الأمين الخليفة في العاصمة الكينية نيروبي تحت إشراف الرئيس الكيني (دانيال آراب موي) وخلال ذلك اللقاء طرحت الحركة الشعبية مسألة حق تقرير المصير الأمر الذي رفضه وفد الحكومة وعده مناورة جديدة ترمي لعرقلة جهود السلام. الأمر الذي أدى إلى إنهاء المباحثات بين الطرفين[٦٥]. وفي العام نفسه سعت الحركة الشعبية لتوثيق علاقتها بالتجمع الوطني الديمقراطي ولاسيما مع حزب الأمة فقد عقدت الحركة اتفاقاً عرف بـ(اتفاق شقدوم) عام١٩٩٤م والذي يقضي بالتنسيق بينهما تمهيداً لتوحيد صفوف المعارضة السودانية والإطاحة بنظام الخرطوم. كما استطاعت الحركة بالاتفاق مع قيادات من الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة أن توقع في أسمرة في ٢٧ كانون الأول ١٩٩٤م اتفاقاً يقضي بقبول حق تقرير المصير لجنوب السودان بعد مرحلة انتقالية على أن تظل وحدة السودان الخيار الأول ، وتكليف منظمة الإيقاد بعقد مؤتمر دستوري سياسي تحت إشراف دولي يضم كل القوى السياسية لإحلال السلام والديمقراطية غير أن تعثر مهمة الإيقاد لأسباب سياسية وعسكرية متشابكة حال دون تحقيق هذا الهدف، فضلاً عن الطريقة التي صيغ بها هذا الاتفاق والذي غلب عليه الطابع الارتجالي اذ تم دون إجراء مشاورات أو اجتماعات تحضيرية[٦٦].

لذلك حاولت الحركة الشعبية في مؤتمر أسمرة الثاني عام ١٩٩٥م تدارك هذه الملاحظات فعندما تم افتتاح ذلك المؤتمر قدمت الحركة مقترحات تنص على تشكيل قوة عسكرية وسياسية ((لواء السودان)) بهدف استيعاب العناصر الشمالية الراغبة في الانضمام إلى الحركة وخلق منبر سياسي لها ولاسيما التي تبدو وكأنها تتعاون مع الحركة بفاعلية للإطاحة بنظام الخرطوم المدعوم من قبل الجبهة القومية الإسلامية ، وإرساء القواعد لبناء السودان الجديد وخلق آلية عمل (للنضال المسلح) في جميع أنحاء السودان. ويبدو إن هذا الطرح رفض من قبل القوى السياسية التي كانت ترى ضرورة مواصلة النضال بالطرق السلمية. حيث وجدت في طرح فكرة (لواء السودان) فكرة في غاية الصعوبة وربما تؤدي إلى توسيع نطاق الحرب الأهلية[٦٧]. وفي العام نفسه تمكنت الحركة من

والتصحر في القرن الافريقي الذي كان ولم يزل يعاني من حالة الجفاف التي ادت الى حدوث مجاعة شبة دائمة في اثيوبيا والصومال ، وفعلا تم تأسيسها بشكل رسمي عام ١٩٨٦ تحت اسم محدد هو (الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف) ومختصرها بالانكليزية (I.G.A.D.D) واصبحت تعرف ب(ايجاد) اختزالاً للحروف الاولى من اسمها باللغة الانكليزية . للمزيد انظر عبد السلام ابراهيم البغدادي ، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه افريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي ١٩٩٦-٢٠٠١ ، سلسلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،٢٠٠٢ ، ص٣٢ .

[٦٥] صحيفة النصر ، العدد ٢٧ ، مصدر سابق .

[٦٦] محجوب الباشا ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، دار هايل للطباعة ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، د.م ، ط١ ، ١٩٨٨ ، ص١٦٦.١٦٧ .

[٦٧] محمد ابو الفضل ، المصالحة والحرب في السودان ، مجلة دراسات دولية ، العدد ١٢٣ ، ١٩٩٦ ،ص٢٤٤ .

كسب المنشقين عنها ولاسيما حركة استقلال جنوب السودان التي يقودها رياك مشار وذلك للحيلولة دون تزايد حالة التشرذم التي يمكن أن تحول دون حصول الجنوبيين على أية مكتسبات سياسية في المستقبل المنظور، فكان من نتيجة ذلك أن عقد اتفاق بين الحركة الشعبية وممثل حركة استقلال جنوب السودان رياك مشار في ٢٧/نيسان /١٩٩٥م عرف بـ(اتفاق لافون)(*) وحوى الاتفاق نقاط عدة رئيسة منها الوقف الدائم لإطلاق النار بين الحركتين وحرية تحرك قواتهما والسكان في المناطق التي يسيطر عليها كل منهما ودعوة المجموعات الجنوبية المسلحة إلى الانضمام لوقف إطلاق النار.

وكان من نتائج هذا الاتفاق أن بدأت الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق تتخذ تدريجياً طابعاً جبهوياً واسعاً يستطيع استيعاب اجتهادات عدة للتعبير عن إستراتيجية موحدة أعطت الأولوية لحق تقرير المصير في جنوب السودان[٦٨].

المطلب الثاني: الحركة الشعبية والقوى السياسية الجنوبية

كان لإصرار الحركة الشعبية لتحرير السودان وبقية الفصائل الجنوبية على المطالبة بحق تقرير المصير، أن دفع الحكومة السودانية على دراسة ذلك المطلب ونتيجة للضغوط الخارجية التي تعرضت لها الحكومة ولاسيما من قبل الولايات المتحدة، فقد اضطرت حكومة الخرطوم للتلويح لدعاة الانفصال بحق تقرير المصير وعقد اتفاقية عرفت بـ(اتفاقية الخرطوم للسلام) عام ١٩٩٦م والتي تضمنت بنداً خاصاً بـ(حق تقرير المصير بعد مرحلة انتقالية مدتها أربع سنوات)، ويبدو إن هذه الاتفاقية لم تؤت ثمارها وسرعان ما عاد موقعوها الجنوبيون إلى التمرد وحمل السلاح مرة أخرى ضد الحكومة المركزية، إذ صعدت الحركة الشعبية لتحرير السودان عملياتها منطلقة من قواعدها على الحدود الشرقية باتجاه مدينة كسلا القريبة من الحدود الشرقية الاريتيرية[٦٩].

وفي الواقع كانت الحركة الشعبية تسعى منذ سنوات عدة للاستيلاء على مدينة كسلا ذلك لأنها هدف إستراتيجي بالغ الخطورة إذ إن الاستيلاء على كسلا يمكن الحركة الشعبية من قطع الطريق الحيوي الذي يربط الخرطوم بميناء بور سودان الميناء السوداني الرئيس للصادرات والواردات وعلى وجه الخصوص النفط السوداني[٧٠].

(*)لافون :. عرفت بهذا الاسم توثيقاً لذكرى العمل الذي نفذه ضباط الحركتين في بلدة لافون ضد قوات الخرطوم في ٣١ آذار .

[٦٨] محمد ابو الفضل ، المصدر السابق ، ص٢٤٥ .

[٦٩] وثائق السلام ، مصدر سابق ، ص٣ .

[٧٠] خالد عبد العظيم ، التطورات في القرن الافريقي ، قراءة ستراتيجية ، العدد ١٤٣ ، د.ت ، ص١٦٤.١٦٥ .

وبالرغم من محاولات الحركة الشعبية المستمرة للسيطرة على تلك المدينة إلا إن حكومة السودان كانت دائماً تعمل على إخفاق المحاولات جميعها.

وخلال العام ١٩٩٦ شهدت الساحة الجنوبية إلى جانب الحركة الشعبية ظهور تنظيمات جديدة أبرزها.

١. المجلس التنسيقي للولايات الجنوبية: والذي أنشأ عقب توقيع الحكومة السودانية اتفاقية السلام ويضم ستة تنظيمات سياسية منشقة عن الحركة الشعبية منها حركة استقلال جنوب السودان بقيادة رياك مشار، والفصيل المتحد بقيادة لام اكول، وقد كونت هذه المجموعة من التنظيمات جناحاً عسكرياً تحت اسم قوة دفاع جنوب السودان، الذي يقوده اللواء النور التوم ولدوم حيث يسيطرون على مساحة ٤٤٠ ميلاً مربعاً حول مدينة واو، ويمتد وجود هذه القوى حتى حدود ولاية جنوب دارفور وأفريقيا الوسطى، اذ قدرت قواته ب١٥٣ إلف مقاتل وتستند هذه القوات إلى قواعد قبلية من بطون الدينكا وقطاع من قبائل النوير وقبائل المنداري.

٢. جبهة الإنقاذ الديمقراطية (V.D.F)

حزب له أنصار في الشمال والجنوب إلا انه قد عانى من انشقاقات وصراعات دامية، حيث كان انشقاقه بالأساس عن قوات الفصيل المتحد بزعامة لام اكول، ثم انقسمت إلى ثلاث فصائل إضافية في جبهة الإنقاذ المتحدة بزعامة مارتن ملول وزير الطيران، والجبهة الديمقراطية المتحدة بزعامة فاروق جاتكوث والجبهة الجنوبية المتحدة بزعامة بيتر عبد الرحمن سولي.

وتتراوح أطروحات هذه الفصائل السياسية مابين التبشير بالسودان الموحد الجديد أو الانفصال[٧١].

٣. اتحاد الأحزاب الأفريقية (USAP)

وهو تكتل يضم تشكيله أحزابا منتمية إلى مناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، ويصنف هذا التكتل بأنه الأكثر معارضة لحكومة الرئيس عمر حسن البشير كما تبرز في أطروحاته السياسية الدعاوي الانفصالية ويقوده الأمين العام ليوساب جوزيف اوكيلو[٧٢].

وعلى الرغم من ظهور تلك التنظيمات السياسية، إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيت صاحبة التأثير الأقوى في الساحة السياسية بدليل إن المفاوضات والوساطات كافة كانت تتم بين

[٧١] اماني الطويل ، موقف القوى الجنوبية المستقلة عن الحركة الشعبية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٠ ، القاهرة ، نيسان ٢٠٠٥ ، ص٩٤ .

[٧٢] اماني الطويل ، المصدر نفسه ، ص٩٥ .

الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية. كالوساطة التي أبداها رئيس جنوب افريقيا نيلسون مانديلا عام١٩٩٧م بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية التي أخفقت بسبب رفض الحركة الشعبية الجلوس إلى مائدة التفاوض مع الحكومة السودانية[٧٣]. وكذلك الوساطة المصرية الليبية بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية والتي طرحت من خلال مبادرة مصرية ليبيا[*] والتي لم تحظ بتأييد الحركة لعدم احتوائها على مسألة حق تقرير المصير[٧٤]. فضلاً عن وساطة منظمة الايقاد عام٢٠٠١م والتي جاءت بدعوى من الرئيس الكيني دانيال آراب موي والتي على اثرها تم عقد قمة ما بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية التي طالبت فيها الحكومة السودانية الحركة الشعبية بضرورة وقف اطلاق النار، الاان الحركة رفضت وقف اطلاق النار وطرحت في المقابل مسألة وقف حكومة السودان التنقيب عن البترول في الجنوب وفصل الجيشين الشمالي والجنوبي، وانشاء منطقة محايدة تشغلها قوة حفظ السلام. مستندة في موقفها ذلك الى الخلافات التي حصلت داخل السلطة خاصة بعد خروج حسن الترابي من الحكومة وما اثاره من ردود افعال وعلى العمل العسكري الذي تستند فيه الى القوى الخارجية وما تقدمه من مساعدات مادية من اجل استمرار تلك الحرب، الامر الذي ادى الى اخفاق الطرفين في التواصل الى حل لمسألة وقف اطلاق النار[٧٥].

المطلب الثالث :. الحركة الشعبية واتفاق ماشاكوس

اتجهت العلاقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية منحنى جديداً عام ٢٠٠٢م اذ اخذت الحركة الشعبية تبدي اهتماماً للوساطات والمقترحات كافة التي تقدمها الحكومة السودانية بهدف انهاء الحرب في جنوب السودان . فقد وافقت الحركة الشعبية على عقد اتفاقية وقف

---

[٧٣] مروى ممدوح سالم ، مشكلة جنوب السودان بين اتفاق نيسان ومبادرة مانديلا ، مجلة سياسة دولية ، العدد ١٣٠، د.ت ،ص١٢٠ .

[*] تضمنت المبادرة المذكورة النقاط الاتية :.

١. الوقف الفوري للعمليات العسكرية كافة من جميع الاطراف ووضع آلية لمراقبة ذلك .

٢. الوقف الفوري للحملات الاعلامية كافة المتبادلة بين جميع الاطراف .

٣. الشروع في حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة عبر ملتقى عام للحوار الوطني السوداني بهدف التوصل الى حل سياسي شامل للمشكلة السودانية يستند الى وحدة السودان ويؤمن الاعتراف بالتعدد العرقي والديني والثقافي للشعب السوداني . للمزيد انظر : سامية بيبرس ، الابعاد الاقليمية والدولية للمشكلة السودانية ، شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، العدد ١٠٥ ، القاهرة ، آذار ٢٠٠١ ، ص١٦٥ .

[٧٤] حسن ابو طالب ، مأزق الحل السياسي في السودان ، مجلة سياسة دولية ، العدد ١٣٨ ، ١٩٩٩ ، ص١٦١ .

[٧٥] منى حسين عبيد ، انعقاد قمة الايقاد في نيروبي ... وفشلها في التوصل الى حل سلمي لمشكلة الجنوب ، اوراق افريقية ، العدد ٨٢ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،٢٠٠١ ، ص٢ .

اطلاق النار في جبال النوبة مع الحكومة السودانية والذي تم التوصل اليها بوساطة امريكية في ٢٠ كانون الثاني عام ٢٠٠٢[٧٦].

وعلى اثر توقيع الاتفاقية اقدمت الحركة الشعبية لتحرير السودان على سحب قواتها من المواقع التي تحتلها في منطقة جبال النوبة التابعة لولاية جنوب كردفان تنفيذاً لذلك الاتفاق[٧٧].

وفي السادس من آيار عام ٢٠٠٢ اعربت الحركة الشعبية عن استعدادها للتفاوض مع نظام الجبهة القومية الاسلامية، وقد تزامن ذلك مع الوساطة الامريكية ومبادرة منظمة الايقاد من اجل التوصل الى حل سلمي لمشكلة جنوب السودان، وقد تحقق اللقاء بين الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق والرئيس السوداني عمر حسن البشير في ضاحية ماشاكوس بكينيا وتم توقيع اتفاق عرف بـ(اتفاق ماشاكوس) وذلك في المدة من ١٨ حزيران ولغاية ٢٠ تموز عام ٢٠٠٢[٧٨] تم التوصل فيها الى قضيتين رئيستين ظلتا تشكلان جوهر النزاع وهما:

القضية الاولى:

هي الاتفاق على منح الجنوب حق تقرير المصير، بعد مدة انتقالية قدرها ست سنوات، على ان تكون الخيارات المطروحة للاستفتاء هي الاستمرار في النظام الذي سيتم اقراره طبقاً لاتفاق التسوية، او الانفصال في كيان مستقل.

القضية الثانية:

الاتفاق على إطار دستوري متعدد الطبقات، بحيث يكون هناك دستور للشمال، ودستور للجنوب، ثم دستور قومي يجمع بين الكيانين الشمالي والجنوبي، ومؤدى هذا ومضمونه الأساس هو الحفاظ على تطبيق الشريعة الإسلامية في الشمال، في الوقت الذي يكون فيه للجنوب دستوره وقوانينه الخاصة[٧٩]. لقد شجع اتفاق ماشاكوس الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية على مواصلة المفاوضات اذ تم عقد الجولة الثانية من المفاوضات في ماشاكوس ١٤ آب ٢٠٠٢،

---

[٧٦] http://www.asharqalawsat.com نقلاً عن شبكة الانترنيت بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٢ .

[٧٧] صحيفة الحياة ، العدد ١٤٣٠٣ ، ٢٠٠٢/٥/١٨ .

[٧٨] محمود وهيب السيد ، اتفاقية ماشاكوس :هل يشهد الجنوب السوداني انفراجاً ، مجلة المستقبل العربي ، د.ع، تشرين الاول ٢٠٠٢ ، ص٤٩.

[٧٩] ازمة السودان واتفاق ماشاكوس :اطر جديدة للتفاعل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٠ ، تشرين الاول ٢٠٠٢ ، ص٢٢٤ .

الا ان الحكومة السودانية انسحبت من المفاوضات نتيجة لقيام الحركة الشعبية لتحرير السودان بالاستيلاء على مدينة توريت–ثاني كبرى مدن ولاية شرق الاستوائية –في اقصى جنوب السودان[٨٠].

الامر الذي ادى الى توقف المباحثات واستئنافها في ١٦ تشرين الاول٢٠٠٢ تمكن من خلالها الطرفان (الحركة والحكومة)، من التوقيع على مذكرة تفاهم، تضمت بنودها الآتي:

١. اجراء انتخابات عامة ونزيهة ومراقبتها خلال النصف الاول من المدة الانتقالية.
٢. الاتفاق على قيام حكومة وحدة وطنية خلال المدة الانتقالية تقوم على قاعدة تحالف عريض من القوى الجنوبية والشمالية، وعلى أساس مشاركة حقيقية في السلطة للأطراف كافة. وهو مطلب ظلت تنادي به كل قوى المعارضة.
٣. الاتفاق على تعديل الدستور أو وضع دستور جديد بواسطة لجنة تضم كل القوى السياسية المسجلة وغيرها.
٤. تكوين مؤسسات تشريعية، من مجلسين بتمثيل عادل للمواطنين في الجنوب، والتأكيد على ان تكون الخدمة القومية والوزارات ممثلة لجميع السودانيين، لا سيما لمواطني جنوب السودان بشكل منصف ولكن عجزت (ورقة التفاهم) عن تحديد نسب التمثيل الذي تتحدث عنه، والتي كانت محل خلاف كبير في المفاوضات.
٥. الاتفاق حول الهيئة القضائية المستقلة.
٦. قضايا حقوق الإنسان كان هنالك حوالي خمسة عشر بنداً تتحدث عن الحفاظ على حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المدة الانتقالية كحق الحياة والحريات الشخصية، ومنع الرق ومنع التعذيب والحق في قضاء عادل الى أخر النصوص المنقولة من مواثيق الدولة ولكن بلا تحديد الآليات اللازمة لتنفيذها.
٧. إجراء إحصاء سكاني لحسم الخلاف حول النسب السكانية.
٨. تمديد اتفاق الهدنة (وقف اطلاق النار) ثلاثة أشهر أخرى على ان تنتهي في شهر اذار ٢٠٠٣، واستئناف التفاوض وعدم الاستمرار في القتال وهذا يحدث لأول مرة منذ ما يقرب من عقدين.

وعلى الرغم من توصل الطرفين لتلك المذكرة، الا ان هناك قضايا لم يتم حسمها لاسيما فيما يخص الترتيبات الأمنية، وتوزيع الثروة والسلطة، والمناطق الثلاث جنوب النيل

[٨٠] نورا عبد القادر حسن ، الجولة الثانية من اتفاق ماشاكوس :مسارات متعرجة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٥١ ، القاهرة ، كانون الثاني ٢٠٠٣ ، ص٢٣٤.٢٣٥.

الازرق وجبال النوبة وايبي، اذ أخذت تلك القضايا حيزاً واسعاً في المفاوضات التي عقدت في مدينة نيفاشا بكينيا والتي سنأتي على تفاصيلها[٨١].

المبحث الخامس

الحركة الشعبية واتفاقات نيفاشا

المطلب الأول: الحركة الشعبية واتفاق الترتيبات الامنية

بعد النجاحات التي حققتها الحركة الشعبية لتحرير السودان في مفاوضات ماشاكوس تشجعت الحركة على مواصلة جهودها من اجل التوصل الى حل للقضايا المختلف عليها ، لذا فقد كانت مسألة الترتيبات الأمنية أولى القضايا التي ناقشتها الحركة مع الحكومة السودانية والتي أثارت اختلافاً في وجهات النظر فقد كانت وجهة نظر الحركة الشعبية هي الحفاظ على جيشها خلال المدة الانتقالية وضرورة سحب ٩٠% من جيش الحكومة من الجنوب والمناطق المهمشة الثلاث (جبال النوبة وايبي وجنوب النيل الازرق) خلال مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً من توقيع اتفاق السلام، كما كانت ترى ان لا يتجاوز الحد الأقصى لعدد أفراد الجيش الحكومي في الإقليم الجنوبي ستة آلاف جندي اذ ان وجود جيش حكومي كامل في الجنوب لن يخدم قضية الوحدة وقد يتسبب في قيام الحرب مجدداً[٨٢]. ليس هذا حسب، فقد طالبت الحركة بأدراج شرق السودان في المفاوضات باعتبار إن لديها قوات عسكرية فيه، الا ان الحكومة السودانية رفضت ذلك كما اعترضت على وجهة نظر الحركة الشعبية الخاصة بالترتيبات الأمنية[٨٣]. اذ كانت للحكومة السودانية وجهة نظرها والتي تنحصر في دمج جيش الحركة في القوات الحكومية وان يتم تشكيل سبع فرق عسكرية تتمركز اثنتان منها في الشمال واثنتان في الجنوب وواحدة في كل من إقليم جنوب النيل الازرق وايبي وجبال النوبة وللحيلولة دون انهيار تلك المباحثات تمكن الطرفان من معالجة معظم قضايا الخلاف ، وتمكنا في السادس والعشرين من ايلول التوصل الى اتفاق حول مسألة الترتيبات الأمنية[٨٤]، وقد نص الاتفاق على احتفاظ الجانبين بقواتهما خلال سنوات المرحلة الانتقالية الست، مع تشكيل وحدات عسكرية مشتركة تتألف من ١٢ ألف جندي لكل من الحكومة والحركة الشعبية بالجنوب على ان تنسحب القوات المسلحة خلال سنتين من عمر المدة الانتقالية، كما تضمن تكوين قوة مشتركة قوامها ست آلاف من الطرفين لجبال النوبا والنيل الازرق، ونص على سحب قوات الحركة الشعبية خلال عام

---

[٨١] **نورا عبد القادر حسن ، المصدر نفسه ، ص٢٣٧.**

[٨٢] **صحيفة الحياة ، العدد ١٤٧٩٣ ، ٢٠٠٣/٩/٢٤ .**

[٨٣] المصدر نفسه.

[٨٤] **صحيفة القدس العربي ، العدد ٤٤٦٤ ، ٢٠٠٣/٩/٢٦ .**

من شرق السودان، وتكوين مجلس دفاع مشترك بين القوات المسلحة والحركة الشعبية لتنسيق تحرك القوات وتدريبها. فضلاً عن تكوين قوة مشتركة من أنحاء السودان كافة بقيادة موحدة على ان تكون قابلة للاندماج حسب نتائج الاستفتاء على تقرير المصير. كما اكد ان يكون وقف اطلاق النار نهائياً بعد الانتهاء من قضايا السلطة والثروة والمناطق الثلاث[٨٥].

حفز اتفاق الترتيبات الأمنية الحركة الشعبية على مواصلة مفاوضاتها مع الحكومة السودانية لاسيما بعد ان تجاوزت واحدة من أهم القضايا الخلافية .

المطلب الثاني: الحركة الشعبية واتفاقيتا اقتسام السلطة والثروة

حظيت مسألة اقتسام السلطة باهتمام الحركة الشعبية التي كانت تسعى للحصول على نصيب لها في إدارة الدولة، فقد كان لرئيس الحركة جون قرنق وجهة نظرة فيما يخص اقتسام السلطة اذ طرح فكرة تداول منصب الرئاسة بينه وبين الرئيس عمر البشير خلال المدة الانتقالية اذ يتولى هو رئاسة الدولة في النصف الأول من المدة الانتقالية والبشير في النصف الثاني!!

وعندما رفضت الحكومة تلك الفكرة طرح جون قرنق فكرة وجود رئيس مسلم ونائب مسيحي أوحد إذ يتولى النائب مهام الرئاسة في حالة غياب الرئيس أو وفاته[٨٦]، ويكن للنائب حق الاعتراض على قرارات الرئاسة، كما اقترح تمثيل الجنوبيين في الحقائب الثلاث (الدفاع–الخارجية–الداخلية). إذ كان يرى ان هذه المناصب قاصرة على الشماليين فقط. في حين طرحت الحكومة السودانية فكرة وجود رئيس واربعة نواب يمثلون المناطق الجغرافية الاربع في البلاد (الشرق–الغرب–الشمال–الجنوب)، الا ان هذا الطرح لم يحظ بقبول الحركة الشعبية لذا استبدلته الحكومة بطرح اخر يقضي بوجود نائبين احدهما للإشراف على مجلس الوزراء، والثاني للإشراف على الجنوب ولكن الحركة الشعبية رفضته أيضا الأمر الذي أدى الى عدم توصل الطرفين الى اتفاق[٨٧].

وفي المفاوضات التي جرت في نيفاشا خلال شهر ايلول ٢٠٠٣ طالبت الحركة الشعبية مرة أخرى برئاسة دورية خلال المدة الانتقالية، التي تمتد ست سنوات مناصفة بين الرئيس عمر البشير وجون قرنق ، و٥٣% من مقاعد الحكومة ٤٠ منها للجنوب و٩ لجبال النوبة واربعة لجنوب النيل الازرق.

---

[٨٥] صحيفة الحياة ، العدد ١٤٧٩٥، ٢٠٠٣/٩/٢٦ .

[٨٦] بدر حسن شافعي ، الرؤية الامريكية لازمة السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٠ ، تموز ٢٠٠٣ ، ص٢٧٧ .

[٨٧] صحيفة بابل ، العدد ٣٥٤٨ ، ٢٠٠٣/٢/٤ .

كما طالبت الحركة بحصة من الثروة النفطية تقدر ٦٠% من عائدات النفط و٥% من الولايات التي تتواجد فيها حقول النفط و١٥% من الدخل القومي لأعمار الجنوب[٨٨]، وأكدت ان يتم تجميع عائدات النفط في حساب مصرفي خارج السودان تشرف عليه لجنة مشتركة تضم كلا من الحكومة السودانية والحركة الشعبية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي[٨٩]، وقد أثارت هذه المطالب الحكومة السودانية ولاسيما فيما يتعلق بتقسيم عائدات النفط اذ ان الحكومة السودانية لم تخصص سوى ٥% لحكومة الجنوب فضلا عن انها كانت ترى ضرورة استحداث منصب رئيس الوزراء ، الا ان الحركة الشعبية رفضت ذلك مما ادى الى توقف المباحثات بين الطرفين وعقد جلسة جديدة من المباحثات في تشرين الأول عام ٢٠٠٣ استمرت لغاية كانون الأول تمكن خلالها الطرفان من التوصل الى اتفاق مبدئي حول رئاسة السلطة إذ اتفقا على ان يكون عمر البشير رئيساً للبلاد مدة ست سنوات فيما يكون قائد الحركة الشعبية جون قرنق نائباً للرئيس مع إعطاء أهل الجنوب ٣٠% من المناصب في السلطة المركزية[٩٠].

اما اقتسام الثروة فقد نجح الطرفان من التوصل الى اتفاق بشأنها في كانون الثاني عام ٢٠٠٤ ، وقد نص على تقاسم عائدات النفط بنسبة ٥٠% لكل من الشمال والجنوب وإعطاء نسبة ٢% من العائدات للمناطق المنتجة ، كما نص تقاسم عائدات النفط بنسبة ٥٠% لكل من الشمال والجنوب وإعطاء نسبة ٢% من العائدات من غير النفط في الضرائب والكمارك بنسبة ٥% لكل طرف[٩١]. وتضمن الاتفاق إنشاء نظام مصرفي يحتوي على بنك مركزي بفرعين احدهما يتعامل بالنظام العالمي التقليدي، ومقره الجنوب، والأخر يتعامل على وفق النظام المصرفي الإسلامي في الشمال ، فضلا عن إصدار عملة جديدة موحدة ، على ان يتم التعامل بالعملات الموجودة والمستخدمة في مناطق الحكومة والحركة خلال المدة الانتقالية ، كما تضمن الاتفاق مبادئاً جديدة للتعامل مع قسمة الثروة وذلك بعدم جعل حكومة الجنوب تعتمد على الهبات والمنح من المركز بل تكون لها موارد للصرف على إدارة الحكومة والتنمية في الجنوب[٩٢].

المطلب الثالث: الحركة الشعبية واتفاق المناطق المهمشة

---

[٨٨] صحيفة الحياة ، العدد ١٤٧٨١، ٢٠٠٣/٩/١٢.

[٨٩] صحيفة الاتحاد ، د.ع، ٢٠٠٣/٩/٩ .

[٩٠] صحيفة الزمان ، العدد ١٦٨٤، ١٤ كانون الاول ٢٠٠٣ .

[٩١] صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ٩١٧١ ، ٢٠٠٤/١/٧ .

[٩٢] صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ، ٩١٧٢ ، ٢٠٠٤/١/٨ .

شكلت قضية المناطق المهمشة الثلاث واحدة من أهم قضايا الخلاف بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية فقد كانت الأخيرة ترفض إنتاج تلك القضية في أجندة المفاوضات ، إذ تعدها مناطقاً على وفق الحدود التقليدية في الشمال ، وتتمثل هذه المناطق في جنوب النيل الازرق وجبال النوبة وايبي ، في الوقت الذي كانت الحركة الشعبية تشدد على مناقشة قضايا تلك المناطق وترفض توقيع اتفاق سلام لا يتضمن حل قضية المناطق المهمشة وتحديد تبعيتها[٩٣].

وبالرغم من إدراج تلك القضية في مباحثات ماشاكوس عام ٢٠٠٢ الا انها كانت من الأمور التي أثارت خلافات بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية انتهت دون التوصل الى اتفاق بشأنها ، ومع ذلك فقد أدرجت تلك القضية في المباحثات التي عقدت بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية في نيفاشا بكينيا في كانون الأول ٢٠٠٣، اذ تمكن الطرفان من حل الخلاف بشأن منطقتي جنوب النيل الازرق وجبال النوبة اذ تمكن الطرفان من عقد اتفاق بشأنهما يقضي بتبعية منطقتي جبال النوبة وجنوب النيل الازرق الى الشمال مع تمتعها بإدارة ذاتية أي ان يكون للمنطقتين حاكمان إداريان بصلاحيات واسعة وحكومتان تشرفان على الخدمات ومجلسان تشريعيان لإقرار تشريعاتهما ومحكمتان للبت في نزاعات مواطنيهما والخلافات الإدارية التي يمكن ان تنشأ[٩٤].

اما منطقة ايبي فقد أثارت جدلا واسعا اذ طلبت الحركة الشعبية في المباحثات بضم المنطقة الى الجنوب بدل تبعيتها الى الشمال مسوغة ذلك بان المنطقة جنوبية تم ضمها عام ١٩٥٦م الى كردفان في الشمال.

كما طالبت الحركة في حالة تعذر ذلك إجراء استفتاء في منطقة إيبي لتقرير المصير بهدف الاختيار بين الانضمام الى جنوب السودان أو البقاء في الشمال[٩٥].

لقد وضعت مطالب الحركة الشعبية الحكومة السودانية في وضع حرج اذ ان اتخاذ الحكومة قرار التنازل عن منطقة إيبي لصالح الجنوب أمر في غاية الصعوبة اذ قد يؤدي الى اندلاع تمرد عسكري جديد تقوده هذه المرة قبائل البقارة (المسيرية) الذين يقطنون منطقة جنوب اقليم كردفان والذين يعدون منطقة إيبي تابعة لهم تاريخيا وجغرافيا، وقد حذرت هذه القبائل فعلاً المفاوضين من مغبة اتخاذ قرار يقضي بإلحاق منطقة إيبي الى جنوب السودان.

[٩٣] صحيفة الحياة ، العدد ١٤٨٦١ ، ٢ كانون الاول ٢٠٠٣ .

[٩٤] صحيفة الحياة ، العدد ١٤٨٨ ، ٢٠٠٣/١٢/٢١ .

[٩٥] صحيفة الحياة ، العدد ١٤٨٨٢ ، ٢٣ كانون الاول ٢٠٠٣ .

وقد كان رد الحكومة السودانية على مطالب الحركة الشعبية بأن هنالك مناطق عديدة في جنوب السودان مثل ((الرنك))، ((الرشيدي)) و((الكويك)) يقطنها اغلبية من السكان العرب، ومع ذلك لم تطالب الحكومة السودانية باعتبار هذه المناطق ضمن مناطق الشمال السوداني[٩٦].

وبالرغم من الخلافات تلك الا ان الطرفين تمكنا من التوصل الى اتفاق بشأن تلك المنطقة ينص على ان إبيي هي جسر بين الشمال والجنوب يربط شعب السودان وان المنطقة تعرف على انها منطقة عموديات دينكا نقوك التسعة التي حولت الى كردفان عام ١٩٠٥م، كما أعطى الاتفاق سكان منطقة إبيي حق المواطنة في منطقتي كردفان وبحر الغزال ، وبنهاية المدة الانتقالية ، يكون لمواطني إبيي حق تقرير المصير في استفتاء، يتزامن مع الاستفتاء في جنوب السودان، ويكون هذا الاستفتاء حول خيارين الأول ان تحتفظ إبيي بوضعها الإداري الخاص في شمال السودان والخيار الثاني ان تكون إبيي جزءاً من بحر الغزال . ويجري عليها ما يجري على بحر الغزال حسب نتيجة استفتاء جنوب السودان حول تقرير المصير بشأن الوحدة أو الانفصال[٩٧]. كما توصل الطرفان في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٤ لاتفاق دائم لوقف إطلاق النار الذي الغي بموجبه حالة الطوارئ المفروضة في السودان منذ عام ١٩٩٩ لاسيما في المناطق الخاضعة لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين الحركة الشعبية بجنوب السودان والحكومة السودانية. فضلا عن إطلاق سراح جميع اسرى الحرب في غضون ٣٠ يوماً من توقيع اتفاق السلام[٩٨]. وفي الوقت نفسه توصل الطرفان لاتفاق حول آليات تنفيذ تلك الاتفاقيات ، ومن مهامه التفاوض وتبني دستور وطني انتقالي في غضون ستة أسابيع من توقيع اتفاق السلام وأداء قرنق اليمين نائباً أول للرئيس في حكومة وحدة وطنية تحكم البلاد خلال المدة الانتقالية التي تستمر ست سنوات. لقد مهدت تلك الاتفاقيات الى توقيع اتفاق سلام نهائي بين الطرفين (الحركة الشعبية لجنوب السودان والحكومة السودانية) في التاسع من كانون الثاني ٢٠٠٥ تعهد فيه الطرفان بتنفيذ ذلك الاتفاق نصاً وروحاً[٩٩].

الخاتمة

نلحظ مما تقدم، ان الأحزاب السياسية لمنطقة جنوب السودان على الرغم من ظهورها خلال حقبة الخمسينيات فقد ادت دوراً فاعلاً في الحياة السياسية السودانية فما ان برز حزب الأحرار

---

[٩٦] تم انجاز اتفاق حول المناطق المهمشة بنسبة ٩٠% نقلاً عن شبكة الانترنيت الموقع http://www.alarabanltne.org

[٩٧] علي احمد حامد ، قضايا المناطق الثلاث ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٦٠ ، نيسان ٢٠٠٥ ، ص٨٦.٨٧.

[٩٨] منى حسين عبيد ، اتفاقية السلام السودانية والتحديات الداخلية والخارجية ، الملف السياسي ، العدد ١١ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٣٠ .

[٩٩] منى حسين عبيد ، المصدر السابق، ص٣١ .

كحزب جنوبي حتى تمكن من ان يحصل على عدد من المقاعد البرلمانية التي استطاع من خلالها ان يطالب للجنوبيين بالفدرالية، وكذلك الحال بالنسبة للأحزاب التي ظهرت خلال حقبة الخمسينيات والستينيات فقد استطاعت تلك الأحزاب من معارضة الحكومة العسكرية الاولى.

هذا الى جانب، مشاركتها في الحكومات المدنية التي تشكلت خاصة الحكومة المدنية الثانية وتعزز دور تلك الأحزاب بظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان التي برزت نتيجة سياسات جعفر نميري لاسيما فيما يخص تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فقد كانت تلك الحركة من أكثر القوى الجنوبية فاعلية في قيادتها للحرب الأهلية في جنوب السودان التي اندلعت عام ١٩٨٣، وقد حصلت تلك الحركة على دعم مختلف دول الجوار تلك التي تعادي الأنظمة السودانية التي تعتمد الدين الإسلامي كنظام للحكم ومنها نظام الرئيس السوداني عمر حسن البشير، فالمعروف عن الحركة الشعبية لتحرير السودان أنها ذات ميول علمانية وهي ترفض تطبيق الشريعة الإسلامية في جنوب السودان، ولعل ذلك ما حققته الحركة في اتفاق ماشاكوس الذي عقد عام ٢٠٠٢، فضلا عن المكاسب التي حصلت عليها الحركة، نتيجة لعقدها اتفاقات نيفاشا كاقتسام السلطة والثروة مع الحكومة المركزية في الخرطوم، وبذلك أثبتت القوى الجنوبية مدى إمكانياتها في التأثير في صنع القرار السياسي سواء في داخل البلاد أم في خارجه.